

المراسلة رقم 569 / 2018

تونس في 20 نوفمبر 2018

## إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سؤال كتابي إلى السيد: وزير الفلاحة على معنى الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب.

### الموضوع: بخصوص انقطاع الماء الصالح للشرب بالحي الشمالي بمعمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد

سيدي الوزير، سلاما واحتراما، أما بعد،

وصلتني الشكاية التالية:

نحن متساكنوا الحي الشمالي بمعمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد ؛ كغيرنا مواطنون تونسيون في بطاقات الهوية و لا أصل لنا ان طالبنا بحقنا في عيش كريم كالنزود بالماء الصالح للشرب

معمدية جلمة تزود ولاية مجاورة ب 30 صنداجا بمعدل 1200 لتر في الثانية و لا ماء لأهلها

تصور ان الوالي يقايض من أجل حفر صنداج في منطقة حيوية يمنع على فلاحيتها حتى جهر آبارهم التي جفت لسقي أشجارهم ويسمح الشركة التونسية لاستغلال و توزيع المياه بالحفر ل 600 متر و ضخ مياه بصفة مهولة إلى خارج البلدة

سيدي الكريم لماذا تلتجئ دولتكم إلى تعميق الهوة وان طالبنا بالماء الذي يبعد عنا حوالي 200 متر بعدم توفره "

سيدي الوزير، الرجاء التفضل بالتوضيح.

سيدي الوزير نذكركم، بكل لطف، أنكم مطالبون بالإجابة عن الأسئلة الكتابية في  
أجل أقصاه 10 أيام من تاريخ تسلمكم إياها وذلك طبقا لمقتضيات النظام الداخلي  
لمجلس نواب الشعب.

في انتظار ردكم تقبلوا أسمى عبارات التقدير.

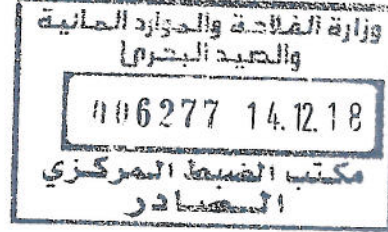
ياسين العياري

الجمهورية التونسية  
مجلس نواب الشعب  
ياسين العياري



من وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري  
إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب



الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي من طرف السيد النائب ياسين العياري

المرجع: مراسلتكم عدد 1375 الواردة بتاريخ 03 ديسمبر 2018

تحية طيبة وبعد،

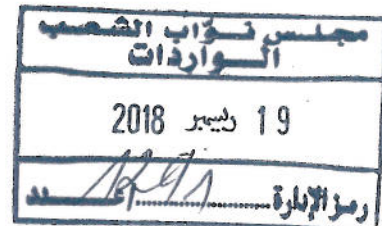
تبعاً لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه، والمتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من

السيد النائب ياسين العياري إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري أشرف

بإفادتكم بالإجابة المصاحبة.

تقبلوا سيدي فائق عبارات التقدير والاحترام، والسلام.

صلى وزير الفلاحة والموارد المائية  
والصيد البحري  
ورئيس المجلس النيابي  
مؤيد دهمري





السؤال: حول "انقطاع الماء الصالح للشرب بالحي الشمالي بمعتمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد."

الإجابة:

إن تزويد الحي الشمالي بمعتمدية جلمة من ولاية سيدي بوزيد بالماء الصالح للشرب يتطلب حفر وتجهيز بئر عميقة وبناء خزان ووضع 11 ألف متر خطي من القنوات بكلفة جمالية بـ 2.5 مليون دينار. وقد تم مد مصالح الولاية بالتقديرات المذكورة لتوفير الاعتمادات الضرورية لذلك.

وستنطلق الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه في الدراسات المعمقة ونشر طلبات العروض لإنجاز المشروع مباشرة بعد توفير الاعتمادات المذكورة.

